

سيناريوهات متباينة مستقبل "العرش" في السعودية

مركز طوى - وحدة الأبحاث

قبل نشأة الدولة السعودية الحديثة سنة 1932 وما بعدها، كان "العرش" يتصدر واجهة السياسة ومستقبل النظام السعودي. قبل سبتمبر من ذلك العام، كان عبد العزيز، مؤسس المملكة السعودية، قد حسم معاركه مع المنافسين خارج عائلته (الرشيد والشريف بدرجة أساسية) وكان عليه أن يخوض صراعًا محمومًا مع الداخل، أي في مواجهة الفروع الأخرى من آل سعود.

قبل السيطرة على الرياض، أي في الفترة ما بين 1876 - 1902، لم يكن عبد العزيز هو الأقوى داخل الأسرة، بل كان هناك فرعان رئيسان ينافسانه على شرعية الحكم:

الأول: جناح آل سعود - فرع عبدالله بن فيصل، وهذا الفرع حكم فعليًا أجزاء من نجد بين 1865 و1891. ومن أبرز شخصياته هم: الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي بن عبدالله (أخو جدّ عبدالعزيز)، وأبنائه (سعود الكبير، محمد، عبد الرحمن...). وكانوا يحسبون أنفسهم الورثة الشرعيين للحكم بعد سقوط الدولة الثانية.

وكان عبدالرحمن بن فيصل (والد عبدالعزيز) من نفس الفرع العام، لكن الأولوية القيادية داخل الفرع كانت لعبدالله وأبنائه، لا لعبدالرحمن ولا لعبدالعزیز. وكان من أهم نقاط التنافس هي من يتولى إمارة الرياض؟ ومن يتزعم قبائل نجد؟ ومن يقود الأسرة بعد سقوط الدولة الثانية؟

وحين سقطت الرياض على يد آل رشيد، تشتت الأسرة، وكان آل عبدالله بن فيصل أقوى شخصيًا داخل العائلة من عبدالرحمن.

ذاك كان الحال قبل سقوط الرياض، أما بعده، أي في الفترة ما بين 1902 - 1912 فبرزت المنافسة من الفروع الأكبر سنًا، خاصة: فرع سعود (الأمير سعود بن فيصل بن تركي).

وكان إخوة عبدالله بن فيصل يرون أنفسهم أحق بالإمارة، ولكن فرع سعود بن فيصل بالذات يمتلك قاعدة اجتماعية واسعة. وأبناءؤه هم: عبدالله، فهد، ومحمد، الذين عدّوا أنفسهم منافسين طبيعيين لعبدالعزیز. وكان بعض أبناء عموماتهم حاولوا قيادة مجموعات داخل نجد لموازنة عبدالعزیز، لكن الأخير احتوى معظمهم بالتحالف أو الإخضاع.

وخلال الفترة ما بين احتلال الاحساء 1912 وإعلان قيام الدولة السعودية السعودية 1932، أي بعد توسّع عبدالعزیز، خفت حدّة المنافسة، لكن بقيت فروع نافست ضمنيًا مثل فرع فيصل بن تركي (الكبير) غير نسل عبدالرحمن، وهم أبناء عمومته الأكبر سنًا، وكانوا ذوي نفوذ في الخليج والقصيم. وسبب عدم تحوّلهم الى منافسة حادّة يعود إلى أن عبدالعزیز استخدم سياسة التزويج والتحالفات، حيث منحهم أدوارًا شرفية أو ولائية، لكنه احتفظ بالجيش والمال والدعوة (الإخوان) لنفسه.

يذكر هنا المواجهة المسلحة التي خاضها عبد العزیز مع جيشه العقائدي (الإخوان) في الفترة ما بين 1927 - 1929، حيث كان عدد من الأمراء قد تعاطفوا معهم من بينهم الأمير سعود الكبير (ابن عبد الله بن فيصل)، وبعض فروع أبناء عمومة عبدالعزیز الذين أرادوا كبح إصلاحاته (مثل الحد من سلطة العلماء أو التحالف مع بريطانيا)، لكن عبدالعزیز قضى على هذا التهديد في معركة السبلة 1929.

وبعد إعلان عبد العزيز المملكة السعودية في 21 سبتمبر 1932 تقلّصت المنافسة داخل آل سعود الى رمزية، خصوصًا من قبل بعض أبناء عمومة الملك عبدالعزيز من كبار السن، الذين كانوا يرون أن عبدالعزيز أصغر منهم سنًا، على قاعدة أن من يتولى الشأن العام لا بد أن يراعي عامل السن، ولكن هؤلاء لم يمتلكوا القوة العسكرية ولا الدعم الاجتماعي. وقد انتقل التنافس على العرش داخل بيت عبد العزيز، وقد ظهر ذلك منذ الثلاثينات ولكن أبناء عبدالعزيز وخصوصًا سعود وفيصل وحلفائه السديريين والامير خالد والامير محمد والامير عبد الله..

بعد وصول سلمان الى العرش في 23 يناير 2015 بدت حلبة الصراع على العرش شبه مهينة لانتقال غير مسبوق يقوده آخر رجال الجيل الثاني، أي سلمان، وقد نجح بالفعل في تصفية الخصوم وتعبيد الطريق لوصول نجله المفضل محمد الى العرش.

ومع تقدم سلمان في العمر، وتصميم وريثه محمد بن سلمان على إعادة تشكيل الدولة والمجتمع، تقف السعودية على أعتاب مرحلة انتقالية هي الأكثر أهمية منذ تأسيسها. لم يسبق أن تم نقل السلطة إلى جيل ثالث من أحفاد المؤسس بهذه الهيمنة المطلقة، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل العرش، وصراع الأجنحة داخل العائلة المالكة، واحتمالات التدخل الخارجي، وفرص التفجر الداخلي.

منذ صعود محمد بن سلمان الى ولاية العهد سنة 2017 وسيطرته على مفاصل الدولة، بدأ النظام السياسي السعودي يمر بلحظة تحوّل مركّبة؛ حيث شهدت الدولة السعودية إعادة صياغة جذرية لقواعد الحكم داخل العائلة المالكة، وانتقالاً من نموذج "التوافق بين الأجنحة" إلى نموذج "المركزية الشخصية" حول الأمير/الملك المتوقع. تزامن ذلك مع مشروع تحوّل اقتصادي - اجتماعي واسع (رؤية 2030)، ودرجة غير مسبوقة من القمع السياسي، وإعادة تعريف للعلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، توجت في زيارة محمد بن سلمان الى

واشنطن في 18 نوفمبر 2025، بعد غياب دام سبع سنوات إثر ضلوعه في اغتيال الصحفي الحجازي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في استانبول في 2 أكتوبر 2018.

في زيارته الى واشنطن تحت إدارة ترمب الذي تولى إعادة تعويم ابن سلمان دوليًا، تمّ التوصل إلى اتفاق دفاعي استراتيجي وتعيين السعودية "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو"، وصفقات تسليح نوعية على رأسها صفقة الـF-35، في سياق استقبال ترمب لمحمد بن سلمان في واشنطن ووصفه بـ"ملك المستقبل"¹. صحيح أن تفاصيل الاتفاق الدفاعي وصفقات التسليح لا تزال غير واضحة وغير محسومة، ولكن العبارات الغامضة الواردة في (ورقة الوقائع) الصادرة عن البيت الأبيض حول تفاصيل الاتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية تدعو للتأمل والفحص.

إبان زيارة ترمب الى الرياض بتاريخ 13 مايو 2025، أعلن عن التزام السعودية باستثمار 600 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة، لبناء علاقات اقتصادية تدوم لأجيال قادمة. وتشمل الصفقات مجالات الطاقة، وصناعة الدفاع، والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والمعادن الحيوية، والطيران المدني، والفضاء، والرياضة، والتسلية والدفاع الجوي والصاروخي، والأمن البحري والساحلي، وتحديث أنظمة المعلومات والاتصالات.

ولفتت "مدونة وقائع" الصادرة عن البيت الأبيض، حينذاك، إلى أن هذه الاتفاقيات تأتي في سياق تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية منذ لقاء عبد العزيز ووزفلت على متن السفينة كوينسي².

¹ Trump announces Saudi Arabia will be designated a 'major non-NATO ally' as prez honors Crown Prince MBS at WH, New York Post, Nov 18, 2025; <https://shorturl.at/DOs8W>

² Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic \$600 Billion Investment Commitment in Saudi Arabia, The White House, 13 May, 2025; <https://shorturl.at/ZATx5>

وبعد زيارة محمد بن سلمان واشنطن في 18 نوفمبر 2025، صدر عن البيت الأبيض (مدونة وقائع) تناولت ما وصفته بـ "سلسلة من الاتفاقيات التاريخية التي تُعمّق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية" استنادًا إلى زيارة ترمب إلى الرياض في 13 مايو من العام نفسه، والتي التزمت فيها السعودية باستثمار 600 مليار دولار "تم تأمينها للولايات المتحدة آنذاك". وفي هذه الزيارة أعلن ابن سلمان عن "زيادة التزاماته الاستثمارية إلى تريليون دولار في الولايات المتحدة".

من بين الاتفاقيات "اتفاقية التعاون النووي المدني" و"التعاون في مجال المعادن الحيوية"، و"مذكرة تفاهم في مجال الذكاء الاصطناعي". وفي التفاصيل لم يتم توقيع أي اتفاق على إنشاء مفاعلات نووية في السعودية وإنما تم التوقيع على "إعلان مشترك بشأن استكمال مفاوضات التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية..". ما يبقى الملف النووي السعودي على حاله دون تغيير، على أن يكون المشروع النووي في حال انجازه هو امتياز اميركي حصريًا، وأن جميع أشكال التعاون مع السعودية يجب أن تكون متوافقة مع المعايير الأميركية ذات الصلة بحظر الانتشار النووي.

وفي الذكاء الاصطناعي، اقتصر التوقيع بين الطرفين على مجرد "مذكرة تفاهم" تُتيح للسعودية الوصول إلى أنظمة أمريكية رائدة عالميًا ولكن في الوقت نفسه هناك شرط الاحتكار الأميركي لهذا العالم بدعوى "حماية التكنولوجيا الأمريكية من النفوذ الأجنبي، مما يضمن أن يُسهم المبتكرون الأمريكيون في رسم ملامح مستقبل الذكاء الاصطناعي العالمي".

وحتى اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بين امريكا والسعودية، فكانت مبنية على الشراكة الدفاعية السابقة، وأن الاتفاقية الجديدة هي بحسب المدونة "إنتصار لأجندة أمريكا أولاً" أي بما يسهل عمل شركات الدفاع الأمريكية في السعودية، بل وأيضًا يفرض على الأخيرة تحمّل قسطًا وازنًا من تكاليف الوجود العسكري الاميركي في السعودية. أما بخصوص مبيعات طائرات إف 35، فقد تحدّث

"مدونة الحقائق" عمّا أسمته "تسليمات مستقبلية" لهذا النوع من الطائرات، من دون تحديد موعد مقطوع، دع عنك التعقيدات التي سوف تواجه هذا النوع من الصفقات، سواء لجهة موافقة الكونغرس على الصفقة، أو اعتراض الكيان الاسرائيلي عليها.

يضاف الى ما سبق، أن الاستثمارات السعودية هي في الأصل مخصصة لتعزيز الاقتصاد الاميركي أو بحسب "مدونة الحقائق": "دفع عجلة الازدهار الاقتصادي الأمريكي وخلق فرص العمل" وأيضًا "توجيه الاستثمارات السعودية الضخمة نحو الابتكار والبنية التحتية الأمريكية"³.

ما يلفت الانتباه في مجمل تفاصيل زيارة ابن سلمان الى واشنطن ولقائه بالرئيس ترمب هو حسم مسألة "العرش"، على قاعدة أن مباركة البيت الأبيض لأي شخصية مرشحة سوف تحسم الخلاف. لم يكن محض مجاملة تكرار ترمب لوصف "ملك المستقبل" على محمد بن سلمان، بل كان بمثابة رسالة إلى الداخل والخارج بأن هذا مرشحنا وعليكم الازعان.

في هذا السياق، يُطرح سؤال "سيناريوهات الانتقال السياسي" بعد وفاة الملك سلمان، ومستقبل العرش، وإمكان تجدد صراع الأجنحة داخل العائلة المالكة، وحدود التدخل الأميركي، وفرص الانفجار الداخلي بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

والسؤال المفتاحي لقضية الانتقال السياسي هو كيف نحلّ سيناريوهات الانتقال في ملكية ريعية سلطوية؟

والبداية تكون من فهم طبيعة النظام السياسي، فالسعودية تمثل نموذجًا كلاسيكيًا لـ "الدولة الريعية السلطوية الوراثية" من وجوه عدّة أبرزها:

³ Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia, The White House, 18 November 2025; <https://shorturl.at/cMJoa>

أ - مصدر شرعية مركّب: ديني (تحالف تاريخي مع المؤسسة الدينية) + ريعي (توزيع ريع النفط) + شرعية أسرية/قبلية (آل سعود).

ب - غياب مؤسسات تمثيلية حقيقية، مجلس الشورى معيّن، ومجال الأحزاب والنقابات مغلق.

ج - دور محوري للأجهزة الأمنية والعسكرية في ضبط المجتمع والبيت الداخلي معًا.

إن منطق الانتقال في الأنظمة الوراثية عادةً تُحسم الخلافات داخل "العائلة الحاكمة" لا عبر صناديق الاقتراع، بل عبر:

- ترتيب مسبق لولاية العهد.

- بناء تحالفات بين الأجنحة (أبناء الملوك/الفروع الكبرى).

- أو اللجوء إلى "انقلابات ناعمة" داخل القصر (إقالة ولي عهد، حصار، اعتقال...).

هيئة البيعة.. إطار عقيم

كان الهدف من وراء إنشاء "هيئة البيعة" عام 2007 هو ضبط عملية انتقال السلطة ومنع تغوّل جناح على بقية الأجنحة. وكانت الوظيفة المعلنة هي تقنين آلية اختيار الملك وولي العهد، لكنها عملياً تحوّلت إلى أداة تصديق على قرار الملك/مركز السلطة، لا هيئة مستقلة⁴.

ولذلك، كان صعود محمد بن سلمان إلى منصب ولي ولي العهد (بعد إعفاء الأمير مقرن بن عبد العزيز من ولاية العهد في 29 أبريل 2015 وتعيين محمد بن نايف مكانه) ثم ولي العهد (بعد إعفاء محمد بن نايف من ولاية العهد ووزارة الداخلية ورئاسة مجلس الشؤون السياسية والأمنية في 21 يونيو 2017) تخطّي

⁴ هيئة البيعة أنشئت في زمن الملك عبد الله في 7 ديسمبر سنة 2017 على أن تتولى اختيار الملك وولي العهد بعد وفاة الملك عبد الله وتولي سلطان العرش، ولكن الهيئة بقيت مجرد إطار شكلي غير فاعل وأول من اخترق صلاحيتها هو الملك عبد الله باختياره نايف ولياً للعهد بعد وفاة سلطان، ثم اختيار سلمان بعد وفاة نايف، وبقيت كذلك.

كل أعراف التوازن: فكانت إقالة وليي عهد (مقرن، ثم محمد بن نايف)، وتغيير شكل الخلافة من "انتقال بين أبناء عبدالعزيز" إلى صعود سريع لجيل الأحفاد مع تهميش واسع لأفرع أخرى⁵.

مع إطاحة مقرن وابن نايف بدا واضحاً أن شكل السلطة قد تغير بنيوياً، وإن هيئة البيعة لم تعد الإطار الناظم لعملية انتقال السلطة ولا حتى تنظيم الخلافات الداخلية، بل أصبحت بمنزلة "ختم مطاطي" للمصادقة على قرارات الملك.

في حقيقة الأمر، أن الملك سلمان قام بتغيير قواعد اللعبة بالكامل فور وصوله الى العرش في 23 يناير 2015. لفهم المستقبل، يجب أولاً تحليل الحاضر، بعد أن أعيدت هندسة عملية انتقال السلطة في السعودية بشكل جذري.

من الإجماع بين الأبناء إلى التوريث للأحفاد: لعقود طويلة، اعتمد انتقال السلطة على توافق ضمني بين أبناء الملك عبدالعزيز، لكن مع تقدم سن الجيل الأول، كانت هناك حاجة إلى صيغة أخرى غير التوافق العرفي داخل العائلة المالكة، وإنما إطار مؤسسي رسمي. وكان هدف إنشاء "هيئة البيعة" هو أقلمة العملية وجعلها أكثر مؤسسية. وتتألف الهيئة من أبناء الملك عبدالعزيز وأبناء أبنائهم، ومهمتها انتخاب ولي العهد وتأكيده تولي الملك. ولكن تعديل قواعد اللعبة كان على الدوام لمصلحة محمد بن سلمان، إذ قام الملك سلمان فور اعتلائه عرش السلطة، بخطوات غير مسبقة:

- عزل ولي العهد مقرن (الابن الأصغر للملك عبدالعزيز).

- تعيين الأمير محمد بن نايف (ابن أخ الملك سلمان) ولياً للعهد، وهو ما بدا خطوة طبيعية. ولكن في يونيو عام 2017، قام سلمان بعزل ابن نايف وتعيين ابنه محمد ولياً للعهد. هذه الخطوة قفزت فوق جيل كامل من الأمراء ذوي الخبرة، وأثارت حفيظة العديد من الأجنحة داخل العائلة.

⁵ Nathan J. Brown, The Remaking of the Saudi State, Carnegie Endowment for International Peace, November 9, 2017; <https://shorturl.at/AVh55>

- مركزة السلطة المطلقة: لم يكتفِ سلمان بتعيين نجله محمد بمنصب ولي العهد، بل وهبه ما يشبه التفويض المطلق للتحكم في كل مفاصل الدولة الحيوية:

- رئيس مجلس الوزراء: يترأس الحكومة بشكل فعلي.

- رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: المهيمن على الاقتصاد و"رؤية 2030".

- رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية المهيمن على ملفات السياسة الداخلية والخارجية للدولة وشؤونها الأمنية.

- رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة: الأداة المالية للمشاريع الكبرى.

إضافة إلى طائفة واسعة من المناصب ذات الصلة بالملفات الحيوية المالية والاقتصادية والسياسية. وهذه المركزات للسلطة تعني أن أي تحدٍ لابن سلمان لم يعد مجرد خلاف على العرش، بل هو مواجهة مع الدولة بأكملها.

موازن القوى الداخلية - الأجنحة والصراعات الصامتة

رغم الهيمنة الظاهرية لابن سلمان، فإن العائلة المالكة ليست كتلة صلبة وموحدة، ويمكن تقسيمها إلى عدة أجنحة رئيسية:

جيش محمد بن سلمان: ويتألف من أمراء الشباب الذين استفادوا من صعوده، وكبار رجال الأعمال المرتبطين بمشاريع "رؤية 2030"، وقادة الأجهزة الأمنية الذين تم تعيينهم مباشرة من قبله، وهذا الجناح هو قوته الناعمة والصلبة.

جناح "السديريين" التقليديون: "الأخوة السديريون" كانوا من الناحية التاريخية أقوى تيار داخل العائلة. وبوجود محمد بن سلمان (وهو سديري ابن سديري)، بدا أن هذا التيار في قمة قوته. لكنه في الحقيقة فكك هذا الجناح من الداخل، حيث تم عزل أو تهميش أقوى أمرائه مثل محمد بن نايف (الرجل القوي في وزارة الداخلية والشؤون الأمنية)، وخالد بن سلطان (المرشح لوراثة أبيه في

وزارة الدفاع)، ومحمد بن فهد (الحاكم شبه المطلق في إمارة المنطقة الشرقية). ثم ألحق ذلك بإعفاء أمراء من أجنحة أخرى منافسة مثل الأمير متعب بن عبدالله (قائد الحرس الوطني سابقاً)، مما أثار استياء الباقين.

جناح الأمراء ذوي الخبرة (الحراس القدامى): وهم أمراء كبار شغلوا مناصب حيوية لعقود، مثل الأمير تركي الفيصل (رئيس الاستخبارات السابق وسفير المملكة في واشنطن) والأمير بندر بن سلطان (سفير سابق في واشنطن، ومدير الاستخبارات العامة، ورئيس مجلس الأمن الوطني السابق). هذا الجناح يتمتع بخبرة واسعة وعلاقات دولية قوية، لكنه تم تهميشه بالكامل من السلطة. قد لا يمتلكون القدرة على التحرك الآن، لكنهم يمثلون "ورقة احتياطية" قد يلجأ إليها المجتمع الدولي أو أجنحة داخلية في حالة الأزمات.

الأجنحة الصامتة: الغالبية العظمى من الأمراء (عدد يقدر بآلاف) يفضلون الحياد. هدفهم الأساسي هو الحفاظ على امتيازاتهم المالية والاجتماعية وتجنب الصراعات. موقفهم في لحظة الحقيقة سيكون حاسماً، فهم سينحازون إلى الجانب الأقوى الذي يضمن لهم الاستمرارية.

مفهوم "سيناريو الانتقال"

ونعني به تصوّر مسارات محتملة للسلطة بعد حادث مفصلي (وفاة ملك، انهيار اقتصادي، انتفاضة شعبية...)، مع تحديد الفاعلين، وموازنين القوة، والعوامل المرجّحة أو المانعة. ليس الحديث هنا "تنبؤاً" بل بناء سيناريوهات مشروطة بفرضيات واضحة.

بنية الحكم وتحولات موازين القوى داخل العائلة المالكة

تاريخياً، كان الحكم يقوم على توزيع المراكز بين الأجنحة:

- جناح الملك فهد، جناح الملك عبدالله، جناح نايف، جناح سلطان...

- تقاسم للمناصب: الداخلية، الدفاع، الحرس الوطني، إمارات المناطق، الاقتصاد...

هذا التوزيع ساعد على منع احتكار السلطة من قبل بيت أو فرد واحد، ولو ضمن إطار سلطوي. ولكن مع اختفاء الرموز الكبار في الجيل الأول من الجناح السديري (فهد، وسلطان، ونايف) ثم رحيل عبد الله سنة 2015، باتت الساحة فارغة لسلمان لكي يستفرد بالعرش، ويعيد هندسة الخلافة حسب المقاسات التي يريدها. فقد تم تحييد فروع كاملة من آل سعود، ولا سيما جناح الملك عبدالله، عبر "حملة مكافحة الفساد" في 4 نوفمبر 2017 واعتقال عشرات الأمراء في فندق الريتز - كارلتون ومساومتهم على الثروة مقابل الحرية.

السيطرة على مفاصل القوة الصلبة

تنبّه ابن سلمان وفريقه الأمني الى ضرورة وضع اليد على مفاصل القوة التي يمكن أن تقع في يد الخصوم أو هي لديهم بالفعل، ولذلك قام بالسيطرة على:

- وزارة الدفاع

- رئاسة مجلس الشؤون الأمنية والسياسية،

- الإشراف غير المباشر على الداخلية وأجهزة الأمن

- التحكم بمحفظة الاستثمارات العامة كأداة نفوذ اقتصادي داخل العائلة وخارجها⁶.

وبذلك، سحب أدوات القوة من المنافسين المحتملين، مثل محمد بن نايف (إبعاد، تجميد حسابات، تضيق على الشبكات الموالية له).

حالة الأجنحة اليوم (نوفمبر 2025)

يمكن عرض حال الاجنحة في العائلة المالكة على النحو الآتي:

⁶ The Man Who Bought The World, Middle East Watch, November 20, 2024; <https://shorturl.at/DChxF>

- الأجنحة التقليدية ضعفت تنظيمياً؛ وتم تفكيك شبكاتها في الجيش، الحرس الوطني، والبيروقراطية.

- جزء من الأمراء اختار "الولاء الصامت" حفاظاً على الثروة والمكانة.

- أقلية معارضة في المنفى أو قيد الإقامة الجبرية، لكنها تفتقر لوسائل القوة داخل المملكة⁷.

وعليه، فإن ميزان القوى داخل العائلة المالكة اليوم يميل بشكل ساحق لمحمد بن سلمان، مع هامش ضيق لصراعات أجنحة تقليدية بالمعنى الكلاسيكي، لكن مع قابلية لتشكّل "جبهة مضادة" إذا حدثت صدمة كبرى (اقتصادية / أمنية / صحية...).

الاتفاق الدفاعي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وحدود التدخل الأميركي

المعادلة التاريخية: النفط مقابل الأمن

منذ أربعينيات القرن العشرين (لقاء كوينسي)، قامت العلاقة السعودية - الأميركية على: ضمان تدفق النفط والأسعار المعقولة، مقابل ضمانات أمنية أميركية ضمنية: حماية النظام من التهديدات الخارجية والداخلية (ضمن حدود). هذه المعادلة تعززت بعد حرب الخليج عام 1991، وتبلورت في الاعتماد السعودي على السلاح والتدريب الأميركيين.

تحولات العقد الأخير

إدارة أوباما ثم بايدن حاولتا تقليص الاعتماد على غرب آسيا، مع استمرار التحالف الأمني. ولكن التوتر بلغ ذروته بعد جريمة قتل جمال خاشقجي عام

⁷ Madawi al-Rasheed, Saudi Arabia: Royal dissent could keep MBS from the throne, Middle East Eye, 17 January, 2022; <https://shorturl.at/rjtCU>

2018، حيث وجّهت الـ CIA الاتهام لمحمد بن سلمان، مع ضغوط لإعادة تقييم العلاقة⁸.

ومن الناحية النظرية، إن توقيع اتفاق دفاعي استراتيجي، وتعيين السعودية "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو"، يفتح باب مشاركة أوسع في مشاريع عسكرية مشتركة، وتسهيلات تسليحية وتكنولوجية⁹. يضاف إلى ذلك، أن الخطاب السياسي رافقه توصيف شخصي لمحمد بن سلمان كـ "ملك المستقبل"، يعد محاولة واضحة لمنحه غطاء شرعية دولي - أميركي.

أما للاحية مغزى الاتفاق الدفاعي وارتباطه بسيناريوهات الانتقال السياسي في السعودية، يمكن القول بأن الاتفاق ساهم في تعزيز شرعية محمد بن سلمان داخل العائلة، حيث أن القدرة على جلب ضمانات أمنية وسلاح متطور مثل أف 35 (ولو نظريًا) تعزز صورته كـ "ضامن للأمن الخارجي" أمام أفراد الأسرة والنخب.

ومن جهة أخرى، تكبيل البدائل داخل العائلة: أي جناح يفكر بإزاحته سيضع في الحسبان احتمال فقدان الدعم الأميركي أو تعرّضه لعقوبات/عزل دولي.

ومن جهة ثالثة، يحيل الاتفاق الى نطاق التدخل الأميركي: تاريخيًا، واشنطن تميل لدعم "الاستقرار" أكثر من دعم مسارات ديمقراطية؛ أي أنها ستفضل تسوية داخلية تضمن استمرار الحكم الملكي المتعاون، حتى لو تغيّر الشخص.

فالدفاع الأميركي لن يمنع الصراع الداخلي داخل العائلة، لكنه قد يتدخل دبلوماسيًا وأمنيًا لترجيح كفة طرف على آخر أو منع انهيار شامل، خصوصًا إذا كانت مصالح الطاقة وقواعد الدفاع مهددة.

العوامل المؤلّدة لاحتمالات التفجّر الداخلي

⁸ Saudi Arabia's powerful prince unbowed by Western uproar, Reuters, July 15, 2022;

<https://shorturl.at/HcxcB>

⁹ Trump announces Saudi Arabia will be designated a 'major non-NATO ally' as prez honors Crown Prince MBS at WH, op.cit

1 - العوامل الاقتصادية: كان الرهان الأقوى داخليًا ولا يزال هو رؤية 2030 التي يمكن عن طريقها تثبيت موقع ابن سلمان كملك بلا منازع، انطلاقًا من نجاح مشاريعه الاقتصادية وقدرته على الانتقال بالبلاد من عصر النفط إلى عصر الاستثمار والتنوع الاقتصادي.

ولكن الرؤية بقيت عالقة بين الإنجازات والتحديات. وكان أكبر القضايا ذات الصلة بعود الرؤية هي البطالة. وبخلاف كل التقديرات، فإن ابن سلمان وفريقه الاقتصادي سعى إلى إقناع مؤسسات مالية دولية بكتابة تقارير إيجابية عن الاقتصاد السعودي طمعًا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، والأمر الآخر اشاعة أجواء نجاح عن مشاريع الرؤية التي تضمنت رفع مستوى المشاركة الشعبية في سوق العمل المحلي. ولذلك، أشيع عن انخفاض معدلات البطالة الرسمية إلى نحو 7% في 2024 وفق صندوق النقد، مع تحسّن لافت في مشاركة النساء والشباب في سوق العمل¹⁰. والحال، أن نسبة البطالة في المملكة السعودية هي أعلى مما هو معلن، وتتجاوز 30% بالنظر الى نسبة المؤهلين للانخراط في سوق العمل (6 مليون مواطن) وعدد المشاركين فعليًا في قوة العمل الحالية (ما يربو عن مليونين بقليل)، فضلًا عن النسب المرتفعة من العمال المبطّنة المنضوية تحت برامج السعودية الوهمية.

من جهة أخرى، جرى الحديث عن توسّع في مشاريع "المدن الضخمة" (نيوم، القدية، البحر الأحمر...) مع استثمارات ضخمة، لكنها تعتمد في تمويلها على مزيج من عائدات النفط والديون والسحب من الاحتياطات، في ظل تقلبات أسعار النفط¹¹.

ولكن في المقابل، هناك نقاط هشاشة اقتصادية قد تغذي الاحتقان من بينها:

¹⁰ Saudi Arabia: Concluding Statement of the 2025 Article IV Mission, International Monetary Fund, 26 June 2025; <https://shorturl.at/uLBSk>

¹¹ Vision 2030 Annual Report 2024 <https://shorturl.at/3nKah>

- ارتفاع كلفة خدمة الدين العام إذا استمرت أسعار الفائدة العالمية عالية، ما يضغط على الإنفاق الاجتماعي.

- خطر تعثر أو تأجيل بعض "المشاريع العملاقة" بما يصدّم توقعات الشباب والنخب التي بنت آمالها على فرص العمل الجديدة.

- استمرار الاعتماد المرتفع على النفط في الموازنة رغم خطاب "ما بعد النفط".

2 - العوامل الاجتماعية: فهناك تحولات كبرى في بنية المجتمع جرت في السنوات الأخيرة:

- من ناحية العموم، فإننا أمام مجتمع فتي؛ ونسبة شباب عالية، وهؤلاء يحملون توقعات من الدولة أكبر من الأجيال السابقة؛ يريدون وظائف، وحرية اجتماعية، وسقفًا أعلى من المشاركة.

- تمدّد الطبقة الوسطى المتعلمة، وشبكات التواصل الاجتماعي، بما يكسر احتكار الدولة للمعلومات والرمزية.

- انفتاح ثقافي مع استمرار القمع السياسي: فثمة ليبرالية اجتماعية مضبوطة ومقيّدة، ففي مقابل السماح بالحفلات، السينما، الترفيه، ورفع جزء من القيود الاجتماعية على المرأة، هناك قبضة شديدة على حرية التعبير والعمل السياسي.

- حالات أحكام قاسية بسبب تغريدات أو دعم سجناء رأي (مثل قضيتي سلمى الشهاب ونورة القحطاني، وسكينة العيثان، ومنال الجفيري، وفاطمة الشواربي، وإسراء الغمغام وغيرهن)، ترسخ إحساسًا بأنّ الدولة تريد "مجتمعًا مستهلكًا للترفيه" لا مجتمعًا مشاركًا سياسيًا¹².

3 - العوامل السياسية والأمنية: فهناك درجة غير مسبقة من تركّز السلطة، وربما لم تعهدها السعودية حتى في زمن عبد العزيز، الملك المطلق، مع التذكير بأنّ الدولة السعودية حينذاك لا تزال في بداياتها ولم تستكمل بعد بنيتها

¹² Defying Saudi Arabia's Kingdom of Repression, Amnesty International, <https://shorturl.at/79oWU>

المؤسسية. فما جرى منذ تولي سلمان العرش هو اختزال القرار في شخص ولي العهد، مع إضعاف الآليات التقليدية للتوازن داخل الأسرة (مجلس الوزراء، هيئة البيعة، نفوذ الأجنحة).

في المقابل، اعتمد ابن سلمان سياسة "الصدمة" في إدارة الملفات (الحرب في اليمن سابقاً، التطبيع المتدرج مع إسرائيل، إعادة التموضع مع إيران، الانفتاح الاقتصادي السريع).

من جهة ثانية، اعتمد ابن سلمان سياسة قمع ممنهج لأي معارضة مستقلة، حيث شهدت البلاد اعتقالات واسعة منذ 2017 طالت دعاة، أكاديميين، مدافعين عن حقوق الإنسان، وحتى رجال أعمال وأمرأء¹³.

وأيضاً، تجريم أي تنظيم سياسي أو نقابي مستقل، وإغلاق المجال أمام التعبير السلمي المنظم، ما يرفع احتمال أن أي انفجار مستقبلي سيكون أقل تنظيماً وأكثر فوضوية.

في النتائج، إن هذه العوامل لا تعني أن الانفجار حتمي، لكنها ترفع منسوب الهشاشة البنيوية للنظام إذا ترافق أي صدمة (وفاة ملك، أزمة اقتصادية حادة، هزة أمنية كبيرة) مع انسداد تام لقنوات التعبير.

السيناريوهات المحتملة بعد وفاة الملك سلمان

هنا نفترض حدثاً مفصلياً: وفاة الملك سلمان في ظل بقاء محمد بن سلمان ولياً للعهد وحاكماً فعلياً. السيناريوهات التالية ليست متساوية الاحتمال، لكنها تساعد على استشراف المسارات:

السيناريو (1): انتقال سلس وتكريس "الملكية السلمانية" تحت قيادة محمد بن سلمان.

¹³ September Returns – Saudi Authorities Revive One of the Darkest Waves of Repression, Together for Justice, September 9, 2025; <https://shorturl.at/BxL53>

السيناريو الأول: الانتقال السلس والمتحكم به (الأكثر احتمالاً)

الوصف: يصبح الأمير محمد بن سلمان ملكاً دون أي معارضة تذكر. تعلن هيئة البيعة بيعته فوراً، وتقدم له البيعة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

الأسباب: سيطرته المطلقة على مفاصل الدولة، وغياب أي بديل واضح وقوي، والخوف من الانتقام الذي قد يطال أي معارض (كما حدث في حملة "مكافحة الفساد" 2017). الدعم الأمريكي (كما سنوضح في الفصل الرابع) سيكون عاملاً حاسماً في ترسيخ هذا السيناريو.

النتائج: استمرار "رؤية 2030" بوتيرة متسارعة، ومزيد من مركزه السلطة، واستمرار قمع أي معارضة سياسية.

المعالم الرئيسية:

- تتويج أوتوماتيكي تقريباً: في لحظة وفاة الملك، يتم إعلان محمد بن سلمان ملكاً بلا مقاومة علنية ذات وزن داخل الأسرة، مع بيان من هيئة البيعة لتكريس الأمر. ويتم اختيار ولي عهد من الجيل الجديد (أحد إخوته أو أبناء عمومته الموالين)، بما يعمّق "خط السلالة السلمانية".

- دور الاتفاق الدفاعي مع واشنطن: الإدارة الأميركية (تحت إدارة ترمب على سبيل الترحيح) تسارع إلى تهنئة الملك الجديد، وتؤكد التزام الدفاع عن "أمن واستقرار المملكة". ويتم ربط الاستمرارية في الصفقات الدفاعية والضمانات الأمنية بالاستمرار في المسار الحالي للسياسات السعودية (في الطاقة، إسرائيل، إيران، الاستثمارات...).

- استمرار القبضة الأمنية: تشديد أمني مؤقت في الأسابيع الأولى لمنع أي تحرك أو تملل داخل الأسرة أو المجتمع، مع حملات "بيعة إلكترونية" وإعلامية تعبئ الرأي العام خلف الملك الجديد.

العوامل المرجّحة:

- ضعف الأجنحة المنافسة، بعد سنوات من الإقصاء والتهميش .
- مصلحة واشنطن في الحفاظ على "عنوان واحد" في السعودية، خصوصًا بعد ربط الاتفاق الدفاعي باسمه شخصيًا¹⁴.
- عدم وجود بديل من داخل الأسرة يملك مزيجًا من القوة الأمنية - الاقتصادية الإقليمية.

المخاطر ضمن هذا السيناريو:

- تعميق الشخصية الفردانية للنظام، وارتفاع كلفة أي خطأ في القرار.
- استمرار القمع يقلل فرص الإصلاح، ويؤجل الأزمة بدل حلها.
- هذا السيناريو هو الأرجح في المدى القريب، إذا لم تحدث صدمة كبرى مفاجئة (فشل اقتصادي فادح، هزيمة عسكرية، انتفاضة مجتمعية واسعة...).
- السيناريو (2):** انتقال مع محاولة "فرملة" داخل العائلة - تسوية فوقية لا تُقصي الملك الجديد لكنها تقيد سلطته.

الفكرة:

بعض الأجنحة/الأمرء، ممن قبلوا بواقع ولي العهد القوي في عهد الملك سلمان، قد يرون في لحظة الوفاة فرصة لفرض نوع من "المشاركة" أو تقاسم النفوذ، لا لإزاحته بالكلية.

مظاهر هذا السيناريو:

- مفاوضات ما قبل وبعد الوفاة

¹⁴ Trump announces Saudi Arabia will be designated a 'major non-NATO ally' as prez honors Crown Prince MBS at WH, op.cit

- ترتيبات مبكرة داخل الأسرة لاختيار ولي عهد ذي ثقل من فرع آخر (مثلاً من أبناء نايف أو عبدالله أو سلطان)، مقابل ضمان أمنهم وعودة جزء من نفوذهم الاقتصادي.

- إعادة توزيع لبعض المناصب الأمنية/الاقتصادية على أجنحة أخرى، أو إشراكهم في مجلس وزراء/مجلس أمن قومي أوسع.

- موقف الولايات المتحدة: واشنطن تتعامل مع الأمر كـ"شأن أسري"، لكنها تشجع على صيغة تضمن استقراراً أوسع، وتوزيعاً للمسؤولية في ملفات دفاعية حساسة. وقد ترى واشنطن في إشراك أمير آخر "ضمانة إضافية" في حال تعرّض محمد بن سلمان لهزة شرعية جديدة (فضيحة، جريمة، انتكاسة عسكرية).

انعكاسات داخلية

تخفيف نسبي للقبضة تجاه بعض الأمراء ورجال الأعمال، وربما بعض الإصلاحات القضائية - الإدارية، لكن من غير فتح المجال السياسي على نحو حقيقي.

ما الذي يحتاجه هذا السيناريو؟

- بقاء عدد من الأمراء الكبار في وضع يسمح لهم بالتفاوض (لا في السجن أو الإقامة الجبرية).

- إدراك من محمد بن سلمان نفسه بأن مشاركة محدودة في السلطة قد تحميه من سيناريوهات أكثر خطورة (انقلاب، اغتيال، عزلة دولية...).

هذا السيناريو أقل ترجيحاً من الأول، لكنه يظل ممكناً إذا جاءت الوفاة في لحظة ضغوط اقتصادية أو سياسية تجعل من "الانفتاح الداخلي المحدود" خياراً عقلاً لتخفيف التوتر.

السيناريو (3): صراع أجنحة حادّ - محاولة انقلاب داخلي أو تمرّد داخل الأسرة

الفرضية:

تستغل مجموعة من الأمراء لحظة الفراغ بين وفاة الملك والإعلان الرسمي، أو مرحلة ما بعدها مباشرة، لمحاولة إزاحة محمد بن سلمان أو تقييد سلطته بالقوة.

أدوات الصراع المحتملة:

- الاختراق من داخل المؤسسة الأمنية أو العسكرية
- التحالف مع قيادات سابقة/مهمّشة في الحرس الوطني، أو الداخلية، أو بعض الوحدات العسكرية، لإحداث خلل في سلسلة القيادة.
- الاستفادة من تملل داخل هذه الأجهزة من سياسات محمد بن سلمان (الترقيات، التهميش، الحملات "ضد الفساد" التي مست ثرواتهم).
- رهان على انقسام دولي: محاولة استمالة أطراف دولية (أوروبا، الصين، حتى دوائر في واشنطن غير ترمب) عبر رسائل مفادها أنّ إزاحة محمد بن سلمان ستنقذ صورة المملكة وتُجَبِّها انفجارًا قادمًا.

احتمال "انقلاب قصر" لا "ثورة شعب"

الصراع هنا يبقى في مستوى النخبة؛ المجتمع قد لا يُستشار، بل يُطلَب منه فقط أن يبايع من يخرج منتصرًا.

يفترض هذا السيناريو أنه بمجرد وفاة الملك سلمان، سوف يحاول تحالف من الأمراء المهمشين (ربما بقيادة أحد أبناء الملك عبدالعزيز الكبار أو أحد أمراء الجيل الثاني ذوي النفوذ) عزل محمد بن سلمان.

شروط النجاح: يتطلب هذا السيناريو دعمًا حاسمًا من قوات الحرس الوطني (تقليدياً قوة مستقلة عن الجيش) أو من داخل وزارة الداخلية. كما يحتاج إلى موافقة ضمنية من جهة خارجية كبرى (مثل الولايات المتحدة) تشعر بأن استمرار حكم محمد بن سلمان يمثل خطراً على استقرار المملكة.

النتائج: فترة من عدم الاستقرار الشديد، قد تشهد صراعات داخل القصر. إذا نجح، سيؤدي إلى عهد انتقالي يحاول إعادة توازن السلطة داخل العائلة.

العوامل المانعة القوية:

- التفكيك المسبق لشبكات الأجنحة المنافسة وسيطرة محمد بن سلمان على مفاصل الأمن والقوة .

- الاتفاق الدفاعي الجديد الذي يجعل أي انقلاب ضد "الرجل المفضل" لواشنطن مغامرة مكلفة دولياً¹⁵.

مع ذلك:

قد يتبلور هذا السيناريو إذا ترافق موت الملك مع:

- أزمة اقتصادية حادة (انهيار أسعار النفط+تعثر مشاريع+بطالة مرتفعة)

- أو هزيمة عسكرية/أمنية تهز صورة القيادة

- أو تسريب معلومات صادمة جديدة (فضيحة أو جريمة كبرى).

السيناريو (4): تفجر داخلي أوسع - حراك اجتماعي/مناطقي يتقاطع مع هشاشة الحكم، ويطلق على هذا السيناريو (البجعة السوداء) ولكن هذا الاحتمال منخفض الوقوع ولكنه الأكثر خطورة)، بحيث لا يقتصر الأمر على صراع على العرش، بل يمتد ليشمل انهياراً في النظام الاجتماعي والاقتصادي.

¹⁵ ibid

محفزات هذا السيناريو هو فشل ذريع لـ"رؤية 2030" بما يؤدي إلى أزمة اقتصادية حادة وبطالة مرتفعة، أو هزيمة عسكرية مهينة في اليمن، أو اغتيال شخصية رئيسية مما يخلق فراغاً في السلطة. وفي النتائج، حصول تمردات داخلية في مناطق ذات ميول خاصة (مثل المنطقة الشرقية أو الحجاز)، انقسامات داخل القوات المسلحة، تدخل إقليمي. هذا السيناريو يعني تفكك المملكة كما نعرفها.

وهذا السيناريو لا يرتبط فقط بموت الملك، بل بتراكم الأزمات:

أشكال التفجّر المحتملة:

- حراك احتجاجي واسع (معظمه شبابي) ضد البطالة، غلاء المعيشة، عدم العدالة في توزيع الفرص، أو الاعتراض على التطبيع مع إسرائيل.
- انفجار مناطقي - خاصة في المنطقة الشرقية التي تحمل تاريخاً من التهميش والاحتقان، مع إمكانية تداخل البعد المذهبي/الحقوقي.
- احتجاجات رقمية تتحول إلى عصيان مدني جزئي إذا انضمت لها فئات من الطبقة الوسطى المتعلمة.

كيف يتقاطع ذلك مع لحظة الانتقال؟

هناك علامات على هذا التقاطع ومن بينها:

- وفاة الملك قد تُقرأ كـ"نهاية عهد" وبداية إعادة فتح للأسئلة المكبوتة حول الشرعية، والتمثيل، والعدالة.

- أي ارتباك في منظومة القمع خلال الأسابيع الأولى قد يمنح الاحتجاجات مساحة للتحرك قبل إعادة السيطرة.

قدرة الدولة على الاحتواء: الأجهزة الأمنية الحالية تمتلك خبرة كبيرة في المراقبة والقمع والضبط المسبق (اعتقالات استباقية، رقابة رقمية...)، ما يجعل

احتمالات ثورة واسعة على نمط "الربيع العربي" أقل حتى الآن¹⁶. لكنّ القمع المستمر يخلق "مخزوناً من الغضب" بلا قنوات تنفيس مؤسسية، ما يجعل أي شرارة مستقبلية أكثر انفجارية.

هذا السيناريو بعيد في المدى القصير لكنه يصبح أكثر ترجيحاً على المدى المتوسط - الطويل إذا فشلت رؤية 2030 في تقديم مكاسب محسوسة، واستمر انسداد المجال السياسي.

العامل الخارجي - التدخل الأمريكي ودوره الحاسم

بعد الاتفاقية الدفاعية الاستراتيجية بين ابن سلمان وترمب ليس كما قبلها، وهكذا كان يريد محمد بن سلمان كضمانة لوصول آمن للعرش. وعليه، لم يعد انتقال السلطة في السعودية شأنًا داخليًا بحثًا، بل شأن أميركي أيضًا.

الضوء الأخضر المطلق: وصف ترامب ابن سلمان بـ"ملك المستقبل" وقدم له دعماً لا حدود له يعني أن ابن سلمان هو تحت الحماية الأميركية. هذا الدعم، الذي تجلّى في صفقات الأسلحة الضخمة والتغاضي عن مقتل جمال خاشقجي، منح الأمير الشاب شعوراً بالحصانة والقدرة على التصرف دون خوف من عواقب خارجية.

للمقارنة، في إدارة بايدن، كانت هناك محاولة إعادة ضبط العلاقة، من بينها إعادة نشر تقرير الاستخبارات حول مقتل خاشقجي، والجمود في ملف الصفقات، والذي أرسل رسالة واضحة بأن الدعم ليس مطلقاً. هذا التغير خلق حالة من عدم اليقين لدى محمد بن سلمان.

على الضد، فإن الاتفاقية الدفاعية الاستراتيجية بين السعودية وأمريكا في عهد ترمب هي بمثابة "بوليصة تأمين" أمريكية تضمن بقاءه في السلطة بغض النظر عن الشخص الذي في البيت الأبيض.

¹⁶ Defying Saudi Arabia's Kingdom of Repression, op.cit

ماذا تريد أمريكا مقابل ذلك؟: (1) تطبيع كامل مع الكيان الاسرائيلي، (2) ضخ نفطي لاستقرار الأسواق، (3) مواجهة النفوذ الصيني والإيراني.

تأثيره على السيناريوهات: إذا تم توقيع هذه الاتفاقية، فإن السيناريو الأول (الانتقال السلس) يصبح شبه مؤكد، لأن أي تحدٍ داخلي لولي العهد سيُنظر إليه على أنه تهديد لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية. أما إذا فشلت المفاوضات، فقد يُضعف موقف ابن سلمان ويشجع أجنحة المعارضة الداخلية على التحرك، مما يرفع من احتمالية السيناريو الثاني.

قراءة تركيبية واستشراف متوسط المدى

على مستوى العرش وصراع الأجنحة، فإن الأرجح أن محمد بن سلمان سيصل إلى العرش رسميًا عند وفاة الملك سلمان، وأنّ الانتقال الأولي سيكون من نوع "انتقال في ظل الاستمرارية".

صراع الأجنحة كما عرفناه في التسعينيات وبداية الألفية (بين فهد وعبدالله، أو بين نايف وعبدالله...) لم يعد ممكنًا بالشكل نفسه بعد تفكيك مراكز القوى الوسطى داخل الأسرة لصالح مركز واحد.

وعليه، فإن المخاطر الأهم تأتي من:

- إمكان تشكّل "تحالف من متضرري العهد الجديد" إذا جمعهم شعور مشترك بأن مستقبلهم مهدّد نهائياً

- أو وقوع صدمة خارجية/داخلية تضعف هالة "الرجل القوي الذي لا يُستبدل".

ولكن على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، فإن الاتفاق الدفاعي وتعيين السعودية حليفاً رئيسياً من خارج الناتو يعمّقان الارتباط البنوي بين أمن النظام السعودي وإرادة واشنطن، خصوصاً في عهد ترمب .

لكن: هذا لا يعني شيكاً على بياض؛ فالكونغرس، والإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان تظل عوامل تضغط، خاصة إذا تكررت أزمات من نوع خاشقجي.

وأن الولايات المتحدة قد تضغط مستقبلاً ليس من أجل ديمقراطية حقيقية، بل من أجل "إصلاحات تجميلية" تخفف كلفة تحالفها مع النظام أمام الرأي العام.

أما على مستوى احتمال التفجّر الداخلي:

- في المدى القصير: ثمة استقرار قسري قائم على مزيج من الريع، والإصلاح الاقتصادي الجزئي، وفتح باب الترفيه، مع قبضة أمنية شديدة.

- في المدى المتوسط - الطويل: تزايد التفاوتات، وأي فشل كبير في مشاريع "رؤية 2030"، أو أزمة ديون، أو صدمة نفطية سلبية، قد يفتح الباب لاحتجاجات اجتماعية تتقاطع مع "الجرح السياسي غير الملتئم" (غياب التمثيل، الاعتقالات، الإعدامات السياسية...).

قدر الضغط - الانشقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

حتى مع انتقال سلس للسلطة، تبقى السعودية عرضة لخطر التفجر الداخلي بسبب الضغوط الهائلة التي يخلقها النموذج الحاكم الجديد.

الانشقاق الاقتصادي:

رؤية 2030: هي بمنزلة قمار على المستقبل: فالمشروع يعتمد على استثمارات ضخمة في مشاريع عملاقة (نيوم، القدية، البحر الأحمر) في وقت لا تزال المملكة تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط المتقلبة.

البطالة والضرائب: أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى فرض ضرائب (ضريبة القيمة المضافة) وخفض دعم الوقود، مما أثر على الطبقة المتوسطة والفقيرة. بطالة الشباب لا تزال مرتفعة رغم وعود "السعودة".

المخاطرة: إذا فشلت هذه المشاريع أو لم تحقق العائد المأمول، قد تحدث أزمة اقتصادية حادة تهدد "العقد الاجتماعي" الجديد القائم على (مشاريع كبرى مقابل ولاء سياسي مطلق).

الانشقاق الاجتماعي:

العقد الاجتماعي الجديد: كان العقد القديم يقوم على "لا ضرائب، لا تمثيل سياسي" مقابل رفاهية وتطبيق صارم للشرعية. العقد الجديد يقدم فرصًا ترفيهية واقتصادية للشباب، ولكنه يطلب في المقابل صمتًا سياسيًا مطلقًا.

رد فعل المحافظين: الإصلاحات الاجتماعية (فتح السينما، السماح بقيادة المرأة للسيارة) أثارت غضب التيارات المحافظة والدينية التي كانت جزءًا أساسيًا من تحالف الدولة التاريخي. أي تراجع اقتصادي قد يحفز هذه التيارات للمعارضة.

المطالبات بالحقوق السياسية: فئة المثقفين والناشطين الذين تم قمعهم بشكل كامل لا يزالون موجودين، وقد تستغل أي أزمة للدعوة إلى إصلاحات سياسية حقيقية.

الانشقاق السياسي:

غياب أي صمام أمان: تم إغلاق جميع قنوات التعبير عن الرأي، فلا معارضة مسموح بها، ولا صحافة حرة، ولا نشاط مدني. هذا يخلق نظامًا شديد الهشاشة، حيث تتراكم الضغوط تحت السطح دون أي منفذ، وقد تنفجر بشكل مفاجئ وعنيف.

مقتل خاشقجي كنقطة تحول: أظهرت هذه الحادثة للعالم وللنخبة الداخلية المدى الذي يمكن أن يذهب إليه النظام في قمع المعارضة، مما زاد من حالة الخوف والترقب.

وفي نهاية المطاف، إن مستقبل العرش السعودي بعد الملك سلمان ليس مسألة محسومة، رغم أن كل المؤشرات الحالية تشير إلى انتقال سلس للسلطة. هذا الانتقال مدعوم بمركزة غير مسبقة للسلطة، ودعم محتمل من الولايات المتحدة مقابل تنفيذ أجندتها الإقليمية.

ومع ذلك، فإن هذا الاستقرار الظاهري يخفي تحته هشاشة بنيوية. تم بناء النظام الجديد على تهميش أجنحة قوية داخل العائلة المالكة، وقمع كامل للحريات السياسية، وقيام "رؤية 2030" كقمار اقتصادي ضخم.

يمكن تلخيص الصورة على النحو الآتي: انتقال العرش بعد وفاة الملك سلمان مرجح أن يكون سلساً لمصلحة محمد بن سلمان، بفعل تفوق ميزان القوى داخلياً، والغطاء الدفاعي الأميركي الجديد خارجياً.

أما لناحية صراع الأجنحة فهو لم يختفِ موضوعياً؛ ولكنه حتى الآن هو في حالة "كمون" تحت قبضة المركز، وقد يعاود الظهور إذا ضعفت هذه القبضة بفعل صدمات اقتصادية/سياسية أو تراجع الدعم الخارجي.

وأن الانفجار الداخلي ليس قدرًا محتومًا، لكنه احتمال يتغذى من التوتر بين:

مشروع تحديث اقتصادي - اجتماعي سريع من فوق، وبقاء بنية سياسية مغلقة تمنع المشاركة والتنفيس المؤسسي، في مجتمع فتي متصل بالعالم، يختبر يوميًا التناقض بين الحرية الاجتماعية التي تُمنح، والحرية السياسية التي تُمنع.

وسيكون العامل الحاسم هو مدى نجاح ابن سلمان في تحقيق وعوده الاقتصادية، وقدرته على إدارة التوترات الاجتماعية التي يخلقها نموذج الحاكم. أي فشل في هذه الجبهات قد يفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر خطورة، من تحدٍ داخلي على العرش إلى انفجار اجتماعي واسع قد يزعزع استقرار أهم دولة في غرب آسيا من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية. وعليه، فإن الانتقال القادم لن يكون مجرد تغيير في شخص الملك، بل سيكون اختبارًا مصيريًا لمستقبل الدولة السعودية برمتها.